التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2017/03/05

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	هل ستحول "الأردنية" انتخابات اتحاد طلبتها إلى وجه إلكتروني *أمان السائح	3	الدستور
.2	دراسة طبية أردنية في مساقات كليات الطب الأميركية	3	الدستور
.3	رئيس الجامعة الأردنية في حوار مع صحيفة الدستور	5	الدستور
.4	تطوير المناهج وضرورة استقلاله وابتعاده عن الجدل السياسي والخطابات الشعبوية	8	الدستور
.5	البلقاء التطبيقية تحتضن موندیال البرمجة للصغار في العقبة	22	الدستور
.6	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

هل ستحول «الأردنية» انتخابات اتحاد طلبتها إلى وجه إلكتروني..!!!

□كتبت: امان السائح

هل يمكن ان يتم يكون الحل الامثل لوقف حالة العنف التي يمكن ان تلحق باي انتخابات طلابية ان يتم التعامل مع الانتخاب الكترونيا !، هل يمكن ان يؤدي ذلك الى ضبط الامور وايصالها الى بر الامان !، وهل يمكن ان تصنع الجامعة الاردنية نموذجا مختلفا بتحويل الانتخابات الى حالة الكترونية يتم من خلالها دفع الطلبة الى التصويت الالكتروني بدلا من التوجه لصناديق الاقتراع والامساك بالورقة ووضعها داخل الصندوق !، وهل سيكون دفن عمليات العنف التي تهابها كل المؤسسات الاكاديمية يوم الانتخابات بأن يتحول القرار الى الكتروني ؟؟

وهل ستختفي ملامح مهرجان الانتخاب فعليا عندما تتحول الانتخابات الطلابية الى فعل بشري ورقي وصندوق اقتراع ؟ وهل من الممكن ان تغيب مظاهر الجسد الديمقراطي عندما تقرر الجامعة الاردنية تحويل انتخاباتها ولاول مرة بتاريخ الانتخابات الطلابية الى قرار الكتروني ..

مصادر بالجامعة الاردنية، ترى ان القرار في حال اتخذه مجلس عمداء الجامعة الاردنية بعد تدارسه سيؤول الى زيادة فعلية باعداد الناخبين سيما، وان الدراسات تشير الى عزوف مئات الطلبة والطالبات من التوجه الى صناديق الاقتراع لاسباب تتعلق بقضية التزاحم والتأثير السلبي الذي قد يمارسه بعض انصار الناخبين والتزاحم الجسدي ايضا الذي قد يمنع الطالبات من التوجه الى الصناديق خوفا من التعرض لاي مضايقات.

كما تشير مصادر الجامعة الى انه وفي حال تم اتخاذ القرار بتحويل الانتخابات الى فعل الكتروني، سيخفف الجهد على الجامعة فعليا ويخفض من تكلفة اجراء الانتخابات، حيث لن يكون هنالك فرق منتشرة من الامن الجامعي والمراقبين في كل كليات الجامعة، وستعلن النتائج بعد دقائق من وقف الاقتراع الالكتروني ..

كما تؤكد تلك المصادر ان مظاهر العنف الجامعي ستخف بشكل ملموس مع ابتعاد الطلبة عن التجمعات في الكليات ووجود فرق من كل داعمي المرشحين، كما انه من شأن تحويل الانتخابات الى فعل التكتروني ان تجعل الطالب اكثر حضارية وتفاعلا، عبر متابعة النتائج عبر شاشات ستوزع في الحرم الجامعي وفي اماكن محددة، وتحيد نظر الطلبة عن التجمعات البشرية التي من شأنها خلق توترات بين حشود الطلبة المتجمهرين حول وفي الكليات بالجامعة .

وفي الوقت ذاته وفي حال تم اتخاذ القرار الالكتروني ستتحول الجامعة الى منصة الكترونية عبر امكانية الطلبة من التصويت عبر اجهزة الجامعة الموجودة وفقا لترتيب معين، اضافة الى امكانية التصويت عبر الهواتف المحمولة، ضمن الشبكة العنكبوتية التي تندرج تحت مظلة الجامعة، حيث ستكون وفي حال طبقت الخطوة الاولى التصويت فقط عبر تواجد الطالب بالجامعة منعا لاي قرصنة للانتخابات او الاصوات حيث ستوجد تقنية الامان الالكتروني.

الاصوات التي تعارض هذا التوجه، تتحدث عن حالة ستبعد الطالب عن الوهج الديمقراطي الحقيقي وستغيب ربما المصداقية والعدالة، والكيفية التي ستضبط بها العملية، وامكانية عدم اخضاعها للتدخل، وتحويلها الى مسار اخر، غير الذي ترغبه السلطة الطلابية .

ومن يقدم اعتراضا على تلك الخطوة التي لم تقر بعد، فهي التي تتحدث عن غياب عن الاجواء الانتخابية الحقيقية بالابلد، حيث ان التجربة البرلمانية واية تجارب انتخابية بالاردن، لا تخضع لتلك الالية، والمفترض ان تكون الجامعات نموذجا مصغرا للاجواء التي تمارسها الاردن بشكل عام، وهذا سيبعد الطلبة عن الاجواء الفعلية التي يمكنه من خلالها ممارسة حقه الانتخابي ضمن اجواء مهرجانية يتفاعل فيها الجسد مع الصوت ولصورة وهذا الذي ستغيبه العملية الالكترونية .

ومن غير الممكن بالطبع ان ننصهر مع العقلية الطلابية السلبية التي ترى بأي مكان او مجال او مساحة فرصة لممارسة العنف والتوتر واثارة القلاقل وزرع الفتنة بين الطلبة، وكيف يمكن ضبط عملية العنف في ظل وجود ثقافة طلابية ما زالت تتوارث عبر الاجيال، تؤكد ان الحالة الالكترونية لايمكنها ان تخلينا من العنف، لأنه حالة ملتصقة مع مئات الطلبة، والاصل ان تتم معالجتها، وليس البحث عن اطر مختلفة لوقفها او محاولة منعها، او الوصول بها الى مناطق اخرى .

التفكير من قبل ادارة الجامعة الاردنية باجراء الانتخابات الكترونيا، مفاجأة يمكن الرجوع لاسبابها بايجاد اقل حالة من الاحتكاك بين الطلبة، وضبط عملية التحرك، ووقف اي حالات قد ترد الى اذهان بعض الفئات الطلابية المضللة والتي تخطط للعنف ان كانت كذلك قبل اسابيع من موعد الانتخاب، وهذا الامر لن يمنعها باي شكل من الاشكال من ارتكاب اي اعمال لا تليق بجامعاتنا ومجتمعنا، لان العنف تفكير وتخطيط وليس وليد لحظته وهو ثقافة واستعداد فطري عند طلبة الجامعة، ولا يمكن لاي وسائل الكترونية ان تضبط هذا الاجراء، فالاساس ضبط السلوك وليس تغيير شكل العملية الانتخابية لتحول من عمل جسدي وبشري وتفاعل طلابي من الدرجة الاولى، ليكون هكذا جامد بلا رونق ..

القرار لم يحسم بعد، ولم يخضع بعد للنقاش او الحسم، وما زالت الافكار تحت القراءة والتحليل، لكن الجامعة كما اكدت مصادرها، مستعدة بالكامل لاجراء الانتخابات الكترونيا، ولن تثنيها الامور الفنية عن ذلك، فالقرار ليس مرتبط باجراءه فنيا، فلن يكون عصيا وصعبا على ادارة الجامعة ان تجري الانتخابات الكترونيا، لكن القرار سيرتبط بامور عدة وتفاصيل ربما بعضها غير معلن، ويخضع لاعتبارات متعددة الاشكال، وسيحسم مجلس العمداء القرار خلال الايام القليلة المقبلة، فهل ستطلق الجامعة الاردنية شارة البدء بتحويل انتخابات الجامعات الاردنية الى جهاز حاسوب وتطبيق عبر الهواتف النقالة ؟؟؟

دراسة طبية أردنية في مساقات كليات الطب الأمريكية

□عمان – الدستور

ادخلت كلية الطب في جامعة جورج تاون الامريكية بحثاً للاستاذ الدكتور مهند احمد القضاة ضمن مساقاتها العلمية للأطباء في تخصص جراحات الانف والأذن والحنجرة. ويعمل الدكتور القضاة كأستشاري أول لجراحة الانف والأذن والحنجرة ومديراً للدائرة الطبية في مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي ، وأستاذ الجراحات الخاصة في كلية الطب بجامعة العلوم والتكلنوجيا الاردنية .

وقال الدكتور القضاة ان البحث المنشور في المجلة الطبية الامريكية و المفهرس أيضاً في الشبكة العنكبوتية الطبية الامريكية الشهيرة (ميد سكيب) تحت عنوان : الطرق الحديثة في تشخيص وعلاج التهاب لسان المزمار عند البالغين ،هو بحث مرجعي اعتمد في اعداده على مراجعة جميع الأبحاث والمقالات المنشورة حول الموضوع، وتحليلها وتحكيمها بشكل عميق و تفصيلي، وإضاف لذلك خبراته العلمية العميقة في هذا المجال، ليتمكن الطبيب من الوصول الى خطوات إرشادية، مستندة للدليل الطبي في التعامل مع هذا المرض الخطير المهدد للحياة. وأضاف البروفسور القضاة ان السنوات العشرين الاخيرة شهدت تغيراً كبيراً في أعراض المرض والفئات المصابة، نتيجة تبني سياسات إعطاء لقاح مطعوم بكتيريا المستدمية النزلية (ب) حول العالم، حيث انخفض عدد الإصابات والوفيات بصورة جوهرية عند الاطفال، وأصبحت معظم الحالات تشاهد عند البالغين من الجنسين. وبين ان لسان المزمار هو غضروف صغير يشكل ما يشبه الغطاء المتحرك للفوهة العلوية للحنجرة، و المتمثلة وظيفته بإغلاق القصبة الهوائية، وحمايتها من دخول أجسام غريبة، خاصةً أثناء عملية البلع، وعندما يتورم لسان المزمار، من شأنه أن يتسبب بانسداد كُلي للقصبة الهوائية ويؤدي إلى فشل في جهاز التنفس وإعاقة جريان الهواء الى الرئتين .

رئيس الجامعة الأردنية في حوار مع «الدستور»

محافظة: الحاجة لنهج ثوري في إصلاح وتطوير الخطط الدراسية حماية للطلاب من الفكر الإرهابي

سياسة القبول على مستوى التخصص «بائدة» ولا بد من أخرى بديلة تعتمد «الكلية»

عمان– الدستور– حاوره : فارس الحباشنة

لا يخف رئيس الجامعة الاردنية الدكتور عزمي محافظة حجم التحديات والمخاطر التي تحدق بالتعليم العالي في الاردن وبالاخص بالجامعة الاردنية « ام الجامعات ».. ويرسم محافظة خطة اصلاحية انقاذية لاعادة الجامعة الاردنية الى مركزيتها العلمية والاكاديمية والمعرفية على خريطة التعليم العالي وطنيا واقليميا وعالميا.

وقال محافظة في حوار خاص مع «الدستور »: ان العملية التعليمية بالجامعة تخضع لمراجعة ثورية على كل الصعد، وأن الازمة المالية التي تعاني منها الجامعة لا بد ان تواجه بقرارات رشيدة تزيد من الايرادات، وعبر عن رضاه عن الاستقلالية التي حققتها الجامعات على المستوى التشريعي والاجرائي، مشيرا الى ان ٥٠ مخالفة ادارية ومالية تم احالتها الى ديوان المحاسبة.

واعترف محافظة بتقصير القطاع الخاص وتقاعسه في دعم البحث العلمي والطلبة المتوفقين والمتميزين والفقراء. وتاليا نص الحوار..

الخطط الدراسية ومتطلبات الجامعة لم يجر عليها أي تعديل منذ أعوام بعيدة

الوضع المالي «للأردنية» صعب وإلغاء «الموازي والدولي» يعني إغلاق الجامعات

□ الدستور: شارفت على اكمال العام الاول من رئاستك للجامعة الاردنية، أين الانجاز والاخفاق؟

- في ٢٨ من الشهر المقبل سأكون قد أتممت العام الاول من رئاستي للجامعة الاردنية، وهنا سأتكلم أولا عن مواطن الاصلاح وأريد أن اسمي هذا ما نخطط لإنجازه مستقبلا في سبيل تطوير العملية التعليمية.

ثمة مستوى جاري التخطيط له يتعلق بتعديل الخطط الدراسية ومتطلبات الجامعة والتي لم يجر عليها أي تعديل منذ اعوام بعيدة، وبات من الضروري بل الملح أن يجري تعديلها بما يتلاءم مع روح العصر والتغييرات العامة التي حصلت في المجال العام.

ما سيتم تعديله على الخطط والمناهج والمساقات الدراسية سيكون ثوريا، بمعنى الانقلاب على المحاور التقليدية التي ثبت أنها لا تؤثر على وعي الطالب، وسنجتهد في إدخال مهارات متطورة بالاتصال وعلومه الحديثة ومساقات الفلسفة والفكر النقدي والتفكر العلمي.

التجديد في العملية التعليمية سيكون على ارضية معرفية تعليمية تأخذ الطالب الجامعي الى الفكر النقدي، وبناء المهارات القيادية في وعيه، وبث روح الاستقلالية في شخصية الطالب ليكون المحور المركزي في العملية التعليمية بعيدا عن الاساليب التقليدية السائدة التي تجعله عنصرا مشاركا.

و لربما أن أكثر ما يدعو الى تبني نهج ثوري في اصلاح وتطوير الخطط الدراسية، حماية الطلاب من الانجرار وراء الفكر الارهابي والمتطرف، والدراسة الوطنية الاخيرة الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الاردنية بعثت ارقام مقلقة وخطيرة والتي تشير الى أن ٧٪ من الطلبة لديهم ميول وتوجهات وتأييد للفكر المتطرف.

□ الدستور: ماهو الوضع المالي للجامعة الاردنية؟

- الوضع المالي للجامعة صعب، الرسوم الجامعية هي المصدر الاكبر لايرادات الجامعة، وفي عام ٢٠١٦ على سبيل المثال شكلت الرسوم الجامعية ما نسبته ٧٨ ٪ من ايرادات الجامعة، وهي بالارقام تقدر بـ ٩٠ مليون دينار من اجمالي ميزانية بلغت ١١٢ مليون دينار.

والرسوم الجامعية كما هو معلوم فانها تتغذى من مصدرين : الاول، البرنامج التنافسي «العادي » والذي يشكل ٣٤ مليون دينار، أما الثاني فهما البرنامجين : «الموازي والدولي » ويرفدان الميزانية بنحو ٥٦ مليون دينار سنويا.

آذن، فان الحديث عن الغاء برنامج الموازي غير وارد بتاتا، وفي حال تم اتخاذ قرار بهذا الشأن، فانه يعني اغلاق الجامعات ما دام ليس هناك دعم حكومي ولا تعديل على نظام رسوم البرنامج التنافسي «العادي » وهو مستبعد في الوقت الراهن.

وأيضا الجامعة لديها ايرادات اخرى من الاستثمار « مطاعم وكافتيريا ومدرسة ومزرعة وتأجير مرافق » والتي تشكل نحو ٢٠ مليون دينار سنويا، وهنا دعني أقول أن الانفاق الباهظ على رواتب موظفي الجامعة يحول دون أي تفكير عن مردود مالي ايجابي قد تحققه تلك الاستثمارات.

□ الدستور: ماهي حاجة الجامعة الى تعيينات جديدة اكاديمية وادارية؟

- الجامعة مازالت بحاجة الى تعيينات لاكاديميين في الهيئة التدريسية في تخصصات علمية وطبية وهندسية والقانون، وهناك برامج تدريسية على مستوى الماجستير والدكتوراة تم توقيفها بسبب نقص الهيئة التدريسية « ماجستير ادارة الاعمال والعلوم السياسية ».

البحث العلمي يعاني من أزمة خانقة ولا بد من الاعتراف أن الانفاق على البحث العلمي فقير والشحيح بسبب العملية التعليمية في الضمور والجفاف والتردي، وكما هو معلوم فان معدلات الانفاق على البحث العلمي في دول العالم المتقدم تتجاوز مليارات الدولارات سنويا.

وهنا أريد تسجيل ملاحظة شديدة الاهمية تتعلق في تقصير القطاع الخاص وبالاخص الصناعي بتحمل مسؤوليته اتجاه دعم البحث العلمي، فالدعم الذي تقدمه كبرى شركات الادوية والصناعات الطبية للجامعة الاردنية وغيرها لا يتجاوز دعما عاديا وبسيطا لا يرقى الى المستوى المأمول والمطلوب في رفد كليات علمية بالحاجات العلمية البحثية المطلوبة.

كليات الطب والصيدلة الاردنية بيوت خبرة مشهود لها عالميا في شتى العلوم المتخصصة في هذه المجالات ولابد لشركات القطاع الخاص أن تستفيد منها في مجالات تطوير البحث العلمي، للارتقاء بصناعة الادوية الوطنية، بدل البحث عن بدائل اجنبية ترهق الاقتصاد الوطني، وتعطيل عملية تطوير واصلاح التعليم العالي.

□ الدستور: وماذا عن الاستثمارات الجديدة؟

- هنالك خطة استثمارية طموحة تضم مشاريع مطروح تنفيذها على مراحل ومنها إنشاء فندق ومركز مؤتمرات بالشراكة والتعاون ما بين كلية السياحة والفندقة والقطاع الخاص، وأيضا هنالك مشروع لـ «مواقف السيارات»، والاخير معروض على صندوق الاستثمار، وبنظرة ابعد أيضا الى الاستثمار في سياق خطة تطوير الايرادات نسعى الى الاستثمار في مولات وابراج سكنية «بيوت للطلبة » داخل الحرم الجامعي.

□ الدستور: هل أنت راض عما تحتله الجامعة في التصنيفات العالمية؟

- بالطبع لست راضيا، وإن اختلفت المعايير التي تعتمدها قياسات التصنيفات العالمية، وأكثر تصنيف موضوعي هو «بريطاني » حيث يعتمد على البحث العلمي وعدد الطلبة واعضاء هيئة التدريس والتوظيف.

والأهم هنا، أن «صيت » الجامعة الاردنية في العالم احسن بكثير من تصنيفها على المواقع المعتمدة عالميا، فالجامعة عبر عقود قدمت اسماء بارزة « علماء » في حقول علمية ومعرفية وخاصة أن كوكبة من خريجها احتلوا مواقعا علمية بارزة على مستوى العالم.. فالطبيب زياد حجازي احد خريجي الجامعة من ابرز الجراحين في امريكا وتم تسميه مؤتمر علمي رفيع المستوى باسمه يعقد كل ٣ سنوات في مدينة بالعالم.

وايضا الجامعة قدمت للعالم علماء ترشحوا لنيل جائزة نوبل واخرون حصدوا جوائز عالمية هامة وقدموا ابحاثا ودراسات تنشر باسم الجامعة الاردنية، فالجامعة اسمها مؤثق على مستوى العالم بانها مركز علمي معرفي ويحتي خصب وملتقم.

وايضا، لابد من الاشارة الى أن طلبة عرب يتلقون الدرسة في الجامعة الاردنية، وهي تنافس جامعات عربية وشرق اوسطية بل تتقدم عليهم، فالاردنية تحتضن نحو ٨٠٠ طالب عربي في برنامجي الماجستير والدكتوراة، وهنا التنافس باختيار الاردنية لم يأت من فراغ او مجرد صدفة.

□ الدستور: سياسة القبول الجامعي، هل تعتقد بانها بحاجة الى اصلاح؟

- سياسة القبول على مستوى التخصص المعمول بها حاليا في الجامعات الاردنية غير مناسبة، ولابد من اعتماد سياسة بديلة وهي القبول على مستوى الكلية، وهذا ما اسعى الى اعتماد تطبيقه في الجامعة الاردنية في العام الدراسي الجامعي القادم.

ومن ملاحظتي الجارحة لسياسة القبول على مستوى التخصص أنه يفتك للنزاهة والشفافية والموضوعية، فطالب بحاجة الى منحه فرصة اوسع في اختيار التخصص الدراسي، من خلال اعتماد مبادئ الستة التحصيرية في الكلية، واضافة امتحانات اخرى على مستوى اختيار مهارات الحاسوب واللغتين العربية والانجليزية.

واكتشف أن الطلبة على مقاعد الدراسة والخريجين يعانون من ضعف مزمن في اللغة العربية وادوات التواصل، واقرار مجلس عمداء الجامعة الاردنية لامتحان في المهارات الثلاث : الحاسوب واللغتين العربية والانجليزية سيتم تطبيقه العام المقبل، وسيفتح الباب امام حديث مختلف عن تطوير العملية التعليمية الجامعية.

□ الدستور: ألمحت في حديثك الى زيادة رسوم الساعات الجامعية؟

- انا مع مجانية التعليم، ولكن استمرار عيش الجامعات مرهون بيّ فكي مراجعة اسعار الساعات الدراسية والدعم الحكومي، وحيث إن الاخيرة غير قادرة بالوقت الراهن على تحمل اعباء مالية اضافية جراء الازمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، فلا يبقى أمامنا غير الخيار الاول.

ومسألة اخرى، لابد من التنبه اليها بحذر، وهي تتعلق بعدد الطلبة المقبولين في الجامعات سنويا، ارقام مرتفعة تدمر العملية التعليمية، وثمة ضرورة الى الموازنة بيّ أي حديث عن تطوير التعليم العالي واعداد الطلبة المقبولين وهو تحد كبير يواجه اتقاذ التعليم العالي.

□ الدستور: كيف تقيّم فرع الجامعة الاردنية في العقبة؟

- مشروع فاشل، ويستنزف سنويا نحو ١،٥ مليون دينار من ميزانية الجامعة، ولا بد من الاعتراف باننا قد تورطنا في مشروع فرع العقبة، وقد فتحت مسارات عدة مع مجلس التعليم العالي لتسوية وضع فرع العقبة، وقد توصلنا الى خيار مازال معروضا للنقاش يتعلق بدمج فرع الاردنية في العقبة مع جامعة البلقاء التطبيقية.

□ الدستور: أنت من المدافعيّ عن استقلالية الجامعات، فما المساحة المتاحة؟

- الاستقلالية متحققة نسبيا.. وأنا من اشد المدافعيّ عنها، وتدخل وزارة التعليم العالي يقف لحد ما عند القبول الجامعي، وفي تجربتي خلال العام الاول في رئاسة الاردنية تعرضت لضغوطات وواسطات من اعيرة مختلفة، ولكني رفضت الرضوخ لها وفي هذا الباب لابد من الاشارة الى أن تدخلات النواب والاعيان قد خفت كثيرا، ويبدو ان رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني بهذا الخصوص قد آتت بمفعولها.

وقانون التعليم العالي الجديد منح الجامعات مزيدا من الاستقلالية في تدبير شؤونها، وتدخل مجلس التعليم العالي بدأ محصورا في أمور محدودة، ولكن ما هو مهم اعادة النظر في الاسس والمعايير الموضوعية لاختيار اعضاء مجالس الأمناء للجامعات، ليكونوا على السوية المرجوة والمطلوبة في دعم الجامعات معنويا وماليا، وهي مسألة بغاية الاهمية ينتظر كثيرون من أهل الرأي والقرار في التعليم العالي.

□ الدستور: هل أوقفتم تعيينات لأكاديميين اتهمت بأنها غير قانونية؟

- الاكاديمين يخضعون لتقييم سنوي، ويتم تجديد عقودهم بناء على تقارير التقييم، وهناك زملاء في كليات مختلفة تم فصلهم لان تقاريرهم كانت اقل من المعايير المطلوبة، وايضا هنالك مجالس تأديبية تنظر بكل الشكاوى المقدمة بالهيئة التدريسية على اختلاف انواعها واشكالها ومصادرها.

□ الدستور: ما تقييمكم لكلية الطب في الاردنية؟

- لابد من تدارك مسألة بغاية الحساسية، وهي ارتفاع عدد الطلاب المقبولين في مساقات الطب في الاردنية، وذلك يؤثر سلبا على جودة التعليم، وحتى لا يتحول الطالب الى عبء، فاني أنظر من زاوية مغايرة لسياسة القبول في كليات الطب حفاظا على مستواها وسمعتها محليا واقليميا ودوليا.

□ الدستور: ماذا تقدمون من رعاية للطالب المبدع والفقير؟

- الطلاب المبدعون يحصلون على منح من التعليم العالي وصندوق تبرعات الجامعة الاردنية، والصندوق الثقافي الاسلامي الذي يقدم دعما وتبرعات للطلاب، ومنح من الجامعة في الدراسات العليا للطلاب المتفوقين ومساعدات اخرى من جهات ومؤسسات وافراد، وان كان الدعم المقدم غير كاف وليس بالمستوى المطلوب، وهنا نلمس أيضا تقصيرا من القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته تجاه الابداع والتميز.

□ الدستور: ما قصة ما يتوارد من شكاوي واتهامات لعدم قانونية عطاءات جامعية؟

- المال العام مصان ومقدس، ومن تمتد يده عليه فانها تقطع، وعطاءات الجامعة الاردنية والادرع التابعة لها من مستشفى الجامعة والمدرسة النموذجية وغيرها تجري وفقا للاصول القانونية المرعية، ومن يملك وثيقة تخالف ما أقول فعليه ارسالها الى القضاء والهيئات الرقابية المعنية.

وقد رفعت رئاسة الجامعة ٥٠ قضية لمخالفات وقعت في عهد رؤساء سابقين الى ديوان المحاسبة، والتحقيق جار بها، وأي مخالفات جديدة يتم اكتشافها من الجهاز الرقابي والتفتيش في الجامعة فان مصيرها الحتمي سيكون نحو ديوان المحاسبة ومكافحة الفساد.

□ الدستور: أين تجدون نفسكم أكثر... في رئاسة الجامعة أم طبيبا ومدرسا في كلية الطب ؟

- أنا طبيب أولا وآخرا، ولكن أكثر ما يشغلني في الوظيفة هو فرحتي على تقديم الخدمة المطلوبة تجاه وطني ومليكي، ورئاسة الجامعة وظيفة مؤقتة.. عملت رئيس قسم ومديرا للمختبرات ونائب عميد في كلية الطب ومن ثم اصبحت عميدا لـ ٣سنوات.. خبرة اكاديمية وادارية جعلتني أطل على بيئات وقضايا التعليم الجامعي من الألف الى الياء.

الإنفاق على البحث العلمي فقير ويصيب العملية التعليمية بالضمور والتردي

«صيت» الجامعة في العالم أحسن من تصنيفها على المواقع المعتمدة

فرع العقبة «فاشل» وتوصلنا إلى خيار دمجه مع «البلقاء التطبيقية»

حولنا ٥٠ مخالفة إلى ديوان المحاسبة وأي مخالفة أخرى ستواجه نفس المصير

رئيس «الاردنية» متحدثا لـ «الدستور»

استمرار واقع الحال يقود المنظومة التربوية نحو نفق مظلم

تطوير المناهج وضرورة استقلاله وابتعاده عن الجدل السياسي والخطابات الشعبوية !

□ كتبت : نيفين عبد الهادي

تدور قضية تطوير المناهج أو تغييرها في ذات الحلقة المفرغة منذ أشهر، دون أخذ أي خطوة عملية نحو الأمام، مع قناعة صانعي القرار بأن الأيام وتقدم المنظومة التربوية لن تنتظر خطوات متثاقلة، أو حتى عرجاء، وأي تأخير حتما ينعكس بسلبيات خطيرة على المنظومة التعليمية برمتها وعلى منتج المدرسة والجامعة في آن واحد !

ولا يختلف اثنان على أن هذا التأخير أو تثاقل الخطوات يعود لعدة أسباب للأسف في مجملها واهية ومن شأنها شدّ التعليم بالأردن نحو الخلف، كونها تشتت الفكرة وتربط موضوع تطوير المناهج بالكثير من الأمور والقضايا التي لا تمت للحقيقة بصلة، وفي كل مرة تخضع بها قضية تطوير المناهج نجد أنفسنا أمام خطابات شعبوية، تدخل القضية بجدل متعدد الأبعاد تختلط به السياسة بالواقع الاجتماعي بمقارنات غير علمية وغير مدروسة تشتت مفاهيم التطوير وتعيد القضية لذات الحلقة المفرغة التي تبدأ دوما حيث تنتهي من جدل هش بالحجة والمعلومة وبالتالي بالمنتج.

تقف المنظومة التربوية اليوم على مفترق طرق بأن تكون قوية قادرة على التنافس او لا تكون، بالتالي فإن واقع الحال يفرض بداية تحديد مفاهيم واضحة للتطوير المطلوب، ليس فقط من حيث الشكل انما ايضا لجهة المضمون وهذا يؤشر على وجود مواد يجب تحديثها كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها من المواد المتطوّرة بشكل دائم، وتحديثها يتطلب خطوات ستوية لا أن تقتصر على فترة محددة أو عام محدد، فضلا على ضرورة التمييز بين المنهاج والكتاب المدرسي وهذه مسألة غاية في الأهمية إن لم تكن أساسا لنهج التطوّر المطلوب، فالمنهاج هو مجموعة من العناصر والمكونات، التي يعد الكتاب المدرسي أحدها، وبهذه الرؤية يجب أن يتم تحسين الشقين بالوصول إلى منهاج متطوّر وبالمقابل كتاب صديق للطالب وليس عدوا له كما هو الحال اليوم .

كثيرة هي التفاصيل التي يجب الوقوف عليها عند الحديث بشأن تطوير المناهج، ولكن الأهم هو أخذ خطوة عملية بهذا الاتجاه، فتكتيف الأيدي حيالها يزيد من حجم كرة الثلج بسلبيات لن نتمكن من تجاوزها خلال السنوات القادمة، كونها تؤثر على جيل بات منتجه التعليمي واضح السلبيات والثغرات، ووضع الأمور في نصابها الصحيح ليس صعبا، فلا بد من أن تخرج الكتب المدرسية من شكل «الحشو» لتكون النتيجة فقط الحفظ أو ما يطلق عليه «الصمّ» لغايات الحفظ والامتحان والنجاح، وأن توكل هذه المهمّة إلى أهل الاختصاص بشكل مستقل لا يتبع فيه الأمر لقسم أو مديرية في وزارة يتأثر بقرارات معينة، وصولا لصيغة متطورة حديثة في تطوير المناهج.

وفي متابعة خاصة لـ» الدستور» مع عدد من التربويين وخبراء مناهج أكدوا أن تطوير المناهج يجب أن يستقل ويبتعد عن الجدل السياسي والخطابات الشعبوية والمقارنات غير المدروسة، ذلك أن استمرار واقع الحال على ما هو عليه يقود المنظومة التربوية نحو نفق مظلم لا بارقة أمل به لمصير أجيال معتمة في التعليم والفكر وحتى النمو العقلي والذهني لهم، جيل يتخرّج فقط لكونه حفظ الكتاب المدرسي الذي مارس معه كل أشكال العداء لرفضه له، لكن الحصول على العلامة لغايات النجاح كان أقصى أشكال العلاقة التي تربطه به !

الخبير التربوي في جامعة اليرموك الدكتور وليد حسين نوافله نبه لوجود فرق كبير بالحديث عن الكتاب المدرسي والمنهاج، ذلك أن مفهوم المنهاج أوسع وما الكتاب إلاّ أدوات من أدوات المنهاج الذي يتضمن المعلم والبيئة المدرسية وأساليب التقييم وتفاصيل العملية التربوية الأخرى، بالتالي يجب أن نبدأ من هذه النقطة.

وأشار النوافلة إلى أن المنهاج هو مجموعة من العناصر والمكونات ، الكتاب المدرسي واحد منها، في ظل أن المنهاج يتكون من عدة كتب لمبحث واحد تتدرج من حسب الخصائص النمائية للطالب وفقا للمراحل الدراسية حيث يتم التدرج في توصيل المعلومة للطالب بما يلبي الجوانب المعرفية وحب الاستكشاف وربط المعلومة بالواقع كمان أن دليل الأنشطة يعتبر جزءا من المنهاج وايضا المعلم المتدرب والممكّن يعّد عنصرا أساسيا لتطبيق المنهاج.

وعملية التطوير يجب أن تشمل كافة مرفقات العملية التعليمية، فبدء التنفيذ العملي يجب أن يكون شاملا وصولا لنهج تطويري عملي وصحيح ويحدث فرقا على أرض الواقع، ودون ذلك لا يعتبر تطويرا، فما نتحدث عنه حتى يؤتي أكله يجب أن يكون عملية متكاملة فيما بينها.

وفيما يخص آلية التطوير، نبه الدكتور نوافله الى ما أسماه «مصيبة» في حديثه عن تأليف أو تطوير المناهج خلال الفترة الحالية، والفترات الماضية، مشيرا إلى ان طريقة التأليف تعتمد على لجان منفصلة عن بعضها البعض ولهذا توجد معلومات في كتب مدرسية متغالطة ومعلومات غير دقيقة مما يدخل الطالب والمعلم في حيرة، منبها أن التأليف يتم بشكل مقسم للكتاب الواحد حيث يتم اعداد كل وحدة من الكتاب على انفصال مع الوحدة التي تليها وهنا نحن نتحدث عن «مصيبة» تخرج المناهج وكأنها جزر مفصولة، سيما وأن التدقيق يكون في نهاية المطاف على النواحي اللغوية وليس من النواحي العلمية.

وطالب دكتور النوافله بضرورة الإسراع بإنشاء جسم مستقل توكل له مهمة تأليف الكتب المدرسية، بحيادية واستقلالية على اختلاف مسمى هذا الجسم، لكن بات الأمر ضرورة في انشائه وجعله حقيقة تبدأ العمل في أقرب فرصة ممكنة بعيدا عن أي جدل بات يلحق بهذه القضية.

وقال النوافله نحن ننادي بوجود هذا الجسم المستقل ليضم بعضويته فريقا خاصا ومتخصصا بموضوع المناهج والكتب المدرسية، وتطويرها، وهذا ليس بالأمر الصعب ولكن المطلوب قرار بحيث يتم اعطاء أمر المناهج إلى أهل الإختصاص، بعيدا عن تبعية أي جهة قد تؤثر على قرارات تطوير المناهج ادرايا على سبيل المثال، وصولا لمناهج تقود لبعد التفكير والتحليل وحتى النقد عند الطلبة، والأهم مناهج متناسقة مترابطة تبتعد عن منهجية الجزر المعزولة.

الخبيرة التربوية في الأونروا الدكتورة إيمان عبد أكدت من جانبها، وجود فرق كبير بين المنهاج والكتاب المدرسي، فالكتاب هو جزء من المنهاج وأدواته المتعددة بالتالي يجب الأخذ بهذا الجانب في عملية التطوير التي يجب أن تأخذ بكافة هذه الجوانب الشاملة والواسعة، والمتضمنة المعلم والطالب والبيئة المدرسية والتعليمية ودليل الأنشطة وأساليب التدريس وصولا للكتاب الذي يحتاج الى خطة متكاملة وأسس واضحة لتطويره، فالكتاب المدرسي له مواصفات محددة يجب أن يتسم بها ليكون صديقا للطالب من خلال جعله مشوقا وجاذبا للطالب، واضحا في الطرح يفتح مجالات للإستزادة من مصادر أخرى تعزز المطروح في كل وحدة أو درس، كما يجب أن يكون صديقا للطالب من حيث الشكل والحجم وتسلسل المعلومة.

ونبهت د.عبد الى أن التأخير في احداث التطوّر يؤخر خطوات تطوير التعليم لما قبل نقطة البدء والمربع الأول في المنظومة التعليمية، فما يحدث كلما تأخرنا يؤخذ علينا أن واقعنا التعليمي يتراجع، وهذه مسألة حساسة يجب الإسراع في حلّها وتجاوزها، وهذا لن يكون إلاّ من خلال تجاوز جدل التطوّر من عدمه وإخراجه من دائرة المحظورات على اختلافها من سياسية واجتماعية ودينية، سيما إذا ما قلنا أن التطوير سيشمل مناهج علمية حتما لن تقود لأي جدل.

ورأت عبد أن وجود جسم لتأليف الكتب وتطوير المناهج بات ضرورة ملحّة، ويجب أن يوضع له أسس واضحة سواء كان في اختيار الأشخاص الذي سيشغلون عضويته ورئاسته أو لجهة سبل التأليف والتطوير ليكون العمل مؤسسيا وناضجا، فالمشكلة ليست بالمسميات لهذا الجسم إنما بضرورة بناء عمله على أسس تكون نهج عمل لأعوام قادمة وليس للآن فقط.

وقالت عبد يجب أن نستفيد من التجارب المختلفة في هذا المجال، وكذلك الإستثمار في الخبرات الأردنية سواء كانت الموجودة في المملكة أو خارجها، بشكل يتح المجال لها للإبداع، فيجب أن ننطلق إلى العالم وننفتح على كل ما هو جديد، مؤكدة أن الحديث هنا عن المناهج العلمية التي ليس لها علاقة بالدين أو الأنماط الإجتماعية والمنظومة القيمية ولكن تلك المناهج التي طورتها مؤسسات أكاديمية دولية وعربية وفقا لدراسات أخذت بعين الإعتبار جميع الجوانب والخصائص لكل مرحلة، وهناك خبرات أردنية يشهد لها القاصي والداني طوّرت أنظمة تعليم بعدد كبير من الدول العربية.

ودعت دكتورة عبد لضرورة تكاتف الجهود بما في ذلك وسائل الإعلام لتغيير اتجاه بوصلة مبدأ تطوير المناهج لجهة القناعة والثقة بضرورة البدء بهذه الخطوة وبشكل عملي وعلى أرض الواقع بعيدا عن أي كلمات ما تزال تدفع بهذه القضية لمساحة التشخيص التي ومن المفترض أن تكون قد تجاوزناها لمساحة التطوّر والإنجاز، فقد آن الأوان لحتمية التغيير والانجاز.

«البلقاء التطبيقية» تحتضن مونديال البرمجة للصغار في العقبة

اتفاقية احتضان المونديال

□ **عمان** – أعلنت جامعة البلقاء التطبيقية / كلية العقبة الجامعية عن احتضانها لمونديال البرمجة الذي تنظمه مؤسسة (احترام العقل للاستشارات والتدريب) المالكة لمنهاج «هلو وورلدكيدز» الدراسي المتخصص في تعليم الاطفال البرمجة.

ووفق بيان وزعته الجامعة امس ، يهدف المونديال المقام في الجامعة حتى منتصف شهر نيسان المقبل، الى تعليم البرمجة مجاناً لأكبر عدد من الاطفال الاردنيين من مختلف شرائح المجتمع وعلى مستوى محافظات المملكة ضمن شراكات واسعة مع شركات القطاع الخاص.

وبموجب هذا التعاون تقدم جامعة البلقاء التطبيقية / كلية العقبة الجامعية مختبرات الحاسوب لتدريب فريق من فرق المونديال ضمن منهاج « هلو وورلد كيدز» فضلاً عن الدعم والتعاون الاستراتيجي مع الجامعة لمشروع مونديال البرمجة للصغار.

وتقوم فكرة مشروع « مونديال البرمجة للصغار» «والذي اطلقته «هلو وورلد كيدز» على تشكيل « فرق»، يتبع كل منها احدى شركات القطاع الخاص الداعمة للمشروع، فيما يتكون الفريق من صغار يتقدم ذووهم بطلب الاشتراك على ان يكونوا من طلبة المدارس الحكومية او مدارس وكالة الغوث، وضمن الفئة العمرية من ٩ سنوات الى ١١ سنة .

ووصف قال عميد كلية العقبة الجامعية الاستاذ الدكتور فاروق العزام ، المشروع بانه يأتي ضمن المبادرات التي تسعى الى تطوير النشء وتزويدهم بمهارات تكنولوجية حديثة تنعكس على شخصية وثقافة ابنائنا الطلبة وان دعم جامعة البلقاء لمثل هذه المبادرات هو احدى سياسات واهداف الجامعة في خدمة المجتمع المحلي .

ومن جانبها قالت مديرة شركة مايندكرافت دارا عودة ان التعليم لم يعد يقتصر على المدراس وبالتالي لا نستطيع حصره في المنهاج الدراسي «كما ان تطوير الابداع والتعليم التكنولوجي اصبح مسؤوليتنا الجديدة أمام أطفالنا» ، وهنا جاءت فكرة منح الفرصة لطلبة المدارس الحكومية لهذا البرنامج اسوة بطلبة المدارس الخاصة وهذا مثال حي «لحبنا لوطننا ولدعمنا» لمجتمع العقبة والتنمية البشرية.

ويتميز منهاج «هلووورلدكيدز» بأنه مصمم بطريقة سهلة وحماسية للأطفال، حيث يحتوي على دروس وتمارين ونقاشات صفية وانشطة بيتية، بالإضافة الى التمارين الجماعية والتحديات البرمجية.

ويضم المنهاج العديد من قصص الرياديين الحقيقية حول العالم وحوارات مسلية، والمكافآت، التي تم تضمينها في كتب مؤلفة ومصممة بطريقة جذابة للأطفال، الذين يتعلمون بواسطة المنهاج الية تفكير الكمبيوتر، وكيف نستطيع «نحن (الانسان) ان نأمر الاجهزة الذكية (حاسوب-تابلت-موبايل) فتستجيب لأوامرنا». (بترا)

6. الوفيات

- جابي حنا دمياني – الصويفية

- كيتي «غادة» خليل جبران الفار – العبدلي

- حسين عمران حسين الدسوقي – الجبيهة

- هاني «عصر» مفضي موسى حجازين – الزرقاء

- عناية يوسف قاسم خلف – الزرقاء

- نبيل أحمد عبدالفتاح الغول – بيادر وادي السير

- طلال عادل خليل ابو حويج – الشميساني

- عبدالله احمد عوض – ضاحية الاستقلال

- فضا منصور نومان الشديفات – المنشية